سمو الشيخ صباح الخالد مترئسا اجتماع الحكومة الاستثنائي

جانب من الاجتماع

أكد أنه حاول تحاشي القرار إلا أن عدم التزام البعض بالخروج من المنازل أدى إلى زيادة حالات الإصابة

# مجلس الوزراء: حظر تجول جزئي لكبح جماح وباء «كوفيد 19»

## البعد عن التجمعات والالتزام بالتعليمات الصادرة من الجهات الرسمية لمنع انتشار العدوى

حاوره فريق عمل الصباح

فيما أعلنت وزارة الصحة أمس تسجيل 12 حالة مؤكدة إصابتها بفيروس كورونا في البلاد ليرتفع بذلك عدد الإصابات المسجلة حتى الآن إلى 188 حالة،أعلن وزير الصحة الشيخ الدكتور باسل الصباح أمس شفاء ثلاث حالات جديدة من المصابين بفيروس كورونا هم مواطن ومواطنة كويتيان والثالثة لمقيمة إسبانية ليرتفع بذلك عدد الحالات التي تعافت وتماثلت للشفاء في البلاد إلى 30 حالة.

وقال الصباح لـ"كونا" إن التحاليل والفحوص المخبرية والإشعاعية اثبتت شفاء هذه الحالات الثلاث من الفيروس.

وذكر أنه سيتم نقل هذه الحالات إلى الجناح التأهيلي في المستشفى المخصص لاستقبال المصابين بالفيروس تمهيدا لخروجها من المستشفى خلال اليومين المقبلين.

من جانب آخر عقد مجلس الوزراء اجتماعه الاستثنائي مساء أمس الأول في قصر السيف برئاسة سمو الشيخ صباح الخالد رئيس مجلس الوزراء.

واستهل المجلس اجتماعه بتوجيهات سمو الأمير ودعمه ومساندته لكافة الإجراءات التي تم اتخاذها وبهذا الصدد ،أشاد سمو رئيس مجلس الوزراء بمستوى الإخلاص والجدية وروح التعاون البناء الذي اتسم به العمل الحكومي في هذه الفترة الاستثنائية التي تمر بها البلاد والعالم أجمع والتي كانت موضع استحسان وتقدير على المستويين المحلي والعالمي وطالب الأخوات والأخوة الوزراء على مواصلة العمل واستكمال الخطط والإجراءات الاحترازية المتخذة للحد من انتشار هذا الوباء الفتاك حفاظا على صحة وسلامة المواطنين والمقيمين.

ثم استمع المجلس إلى شرح قدمه وزير الصحة رئيس اللجنة المكلفة بمتابعة تداعيات انتشار فيروس كورونا المستجد الشيخ الدكتور باسل حمود الصباح حول آخر تطورات انتشار هذا الفيروس متضمنا الاحصائيات والرسومات البيانية وفقا لتقرير منظمة الصحة العالمية بشأن البيانات المتعلقة بعدد الحالات المصابة بالفيروس وعدد الوفيات وحالات الشفاء وذلك على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية وشرح كذلك الإجراءات الاحترازية التي تم اتخاذها في دولة الكويت وفي كافة دول العالم في سبيل مكافحة هذا الوباء والحد من انتشاره المتسارع كما بين للمجلس حقيقة ما تم تداوله من وجود بعض التوصيات لعلاج الفيروس والوقت المتوقع لبيان النتائج المتعلقة بتلك العلاجات.

وبهذا الصدد جدد مجلس الوزراء دعوته إلى المواطنين والمقيمين بالبعد عن التجمعات والالتزام بالتعليمات الصادرة من الجهات الرسمية لمنع انتشار العدوى معربا عن ثقته في استجابة الجميع والتزامهم بهذه التعليمات درءا لمخاطر هذ الوباء وتجنبا لنتائجه الخطيرة.

ثم استكمل مجلس الوزراء متابعة آخر المستجدات على الصعيدين العلاجي والوقائي والخدمات اللوجستية ذات الصلة بجهود مكافحة انتشار الفيروس حيث تدارس توصيات اللجنة الوزارية المكلفة بمتابعة تداعيات انتشار الفيروس واستكمالا للقرارات والإجراءات التي سبق اتخاذها فقد قرر مجلس الوزراء ما يلي: أولا: إدارة المحاجر الصحية "المستشفيات الميدانية التي سيتم تجهيزها": تكليف وزارة المالية بإدارة المحاجر المؤسسية بدلا عن وزارة الصحة بالتنسيق مع الجهات المعنية بما يتيح لها التفرغ لواجباتها الأساسية في مواجهة الوباء.

ثانيا: آلية إغلاق أي محل أو مركز تسوق يكون به تجمع: 1 – إغلاق جميع المعارض والمحلات والأسواق المركزية والسماح بالبيع والشراء بالوسائل الإلكترونية.

–2 تستثنى منافذ التسويق والأسواق المركزية الخاصة بالمواد الغذائية والتموينية.

–3 تكليف بلدية الكويت بتحديد الأنشطة الضرورية المستثناة من الإغلاق.

ثالثا: آلية توحيد الجهود بشأن أعمال التكنولوجيا: – تشكيل فريق عمل برئاسة الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات وعضوية كل من (الهيئة العامة للمعلومات المدنية والجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات) ليتولى تقديم الدعم التكنولوجي والتقني للجهات الحكومية في جهود مكافحة انتشار فيروس كورونا المستجد.

رابعا: الإجراءات الوقائية الجديدة: – تمديد العمل بقرار مجلس الوزراء رقم (391 /8 /ا) المتخذ باجتماعه الاستثنائي رقم (14 /3 /2020) المنعقد بتاريخ 11 /3 /2020 بشأن العطلة الرسمية من الفترة 12 /3 /2020 حتى 26 /3 /2020 للوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية على أن يستأنف الدوام الرسمي يوم الأحد الموافق 12 /4 /2020.

خامسا: توفير الأمن الغذائي: – تشكيل لجنة برئاسة وزير الإعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب وعضوية كل من "وزارة التجارة والصناعة ووزارة الكهرباء والماء وبلدية الكويت والهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية والهيئة العامة للبيئة بالتنسيق مع كل من وزارة التجارة والصناعة واتحاد منتجي الألبان الطازجة واتحاد مربي الدواجن للعمل على زيادة انتاج الثروة السمكية والحيوانية.

سادسا: اوضاع المواطنين في الخارج: – تكليف وزارة الخارجية بالتنسيق مع وزارة الصحة والجهات المعنية بوضع البرامج الزمنية والإجراءات العملية في شأن معايير الأولوية للمواطنين الذين يمكن إعادتهم وفق الإمكانيات الصحية المتوفرة في البلاد.

سابعا: آلية مقترح لجنة الدفاع المدني بخطة تنفيذ حظر التجول في البلاد : 1 – تكليف نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية باتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة لفرض حظر التجول الجزئي في البلاد وإعداد الضوابط والآليات والإجراءات التفصيلية اللازمة بهذا الشأن على أن يبدأ حظر التجول اعتبارا من يوم الأحد الموافق 22 /3 /2020 من الساعة الخامسة مساء وحتى الساعة الرابعة صباحا وذلك حتى إشعار آخر.

2 – تكليف الحرس الوطني بمعاونة قوات الشرطة في فرض حظر التجول.

3 – تكليف وزير التجارة والصناعة بتنظيم مواعيد العمل في الأسواق المركزية والأنشطة الضرورية ما بعد فترات حظر التجول المشار إليها وفق ما تقتضيه المصلحة العامة.

من جهته قال نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أنس الصالح خلال مؤتمر صحفي عقد في قصر السيف الليلة قبل الماضية بعد انتهاء جلسة استثنائية لمجلس الوزراء إن اتخاذ مجلس الوزراء قرار حظر التجول الجزئي جاء نتيجة عدم التزام البعض بتعليمات وزارة الصحة بشأن عدم التجمع.

وأضاف أن الحكومة حاولت مرارا وتكرارا تحاشي قرار حظر التجول لكن للأسف عدم التزام البعض بعدم الخروج من المنزل أدى إلى زيادة حالات الإصابة بفيروس كورونا المستجد نتيجة مخالطة المصاب بالفيروس للأصحاء.

وذكر أن "الداخلية" ستقوم بتطبيق القانون على كل مخالف لقرار حظر التجول الجزئي مشيرا إلى المادة "15" من قانون الدفاع المدني التي "تجرم مخالفة تطبيق الحظر بعقوبة كبيرة تصل إلى ثلاث سنوات في السجن وغرامة 10 آلاف دينار".

ولفت الى تخصيص الإدارة العامة للدفاع المدني بوزارة الداخلية صفحة على الموقع الإلكتروني للوزارة لتقديم طلبات الاستثناء من حظر التجول للحالات الإنسانية حيث يإمكان كل مواطن أو مقيم تسجيل طلب تنقل للذهاب إلى المستشفيات والمراكز الصحية وسيتم الموافقة عليه.

وأشار إلى استثناء موظفي بعض الوزارات والجهات الحكومية التي تتطلب أعمالهم التواجد في مقار أعمالهم أثناء فترة الحظر وسيقومون بإرسال كشوفات إلى إدارة الدفاع المدني بوزارة الداخلية لعمل هويات لهم.

وذكر أنه تم التنسيق مع اتحاد الجمعيات التعاونية لتطبيق نظام خدمة التوصيل إلى المنازل أثناء فترة الحظر.

وردا على سؤال عن إمكانية الاستعانة بالجيش لفرض حظر التجول الجزئي أكد استعداد كافة القطاعات العسكرية لتقديم الدعم لوزارة الداخلية موضحا أن قرار مجلس الوزراء كلف الحرس الوطني بمعاونة "الداخلية" في فرض حظر التجول الجزئي.

وأضاف انه "بالتاكيد ان الجيش والحرس الوطني والإطفاء سباقون في تقديم الدعم لرجال الشرطة متى ما تمت الحاجة لذلك".

وردا على سؤال عما إذا كانت لدى وزارة الداخلية نية لإصدار قرار إعفاء مخالفي قانون الإقامة في البلاد من الغرامات المالية المترتبة قال الوزير الصالح إنه سيقوم بإصدار قرار بإلغاء الغرامات المالية على المخالفين وهذا القرار مشابه للقرارات صدرت في السنوات السابقة من وزارة الداخلية.

وأضاف أن وزارة الداخلية ستدعو المخالفين إلى مراجعتها لتعديل أوضاعهم القانونية مؤكدا أن الوزارة ستساعد كل من يرغب في مغادرة البلاد بشكل طوعي.

وذكر أن فريقا حكوميا برئاسة وزيرة الشؤون الاجتماعية وزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية مريم العقيل يقوم الآن بحصر أعداد المخالفين لقانون الإقامة.

من جهته قال وزير الخارجية الشيخ الدكتور أحمد الناصر إن تحصين النظام الصحي في البلاد من خطر انتشار عدوى الفيروس يسهم في تسريع عودة المواطنين المتواجدين خارج البلاد.

وأضاف الناصر أنه "كلما تعززت المنظومة الصحية في البلاد وتم القيام بكل ما من شأنه الحفاظ عليها من الضعف فإن ذلك سيساعد ويعجل من عودة المواطنين في الخارج وهذه الرسالة موجهة للمواطنين والمقيمين داخل الكويت".

وطمأن أولياء أمور الطلبة المبتعثين خارج الكويت بجاهزية خطة الإجلاء للتنفيذ وذلك كله يعتمد على وضع المنظومة الصحية في الداخل واطمئنان

- واثقون في استجابة الجميع والتزامهم بالتعليمات لدرء مخاطر الوباء تجنبا لنتائجه الخطيرة
- تكليف «المالية» بإدارة المحاجر بدلا عن «الصحة» لتمكينها من أداء واجباتها بمواجهة الوباء
- إغلاق المعارض والمحلات والأسواق المركزية والسماح بالبيع والشراء بالوسائل الإلكترونية

الخالد متحدثا خلال الاجتماع

- استثناء منافذ التسويق والأسواق المركزية والمراكز والمحلات الخاصة بالمواد الغذائية والتموينية
- فريق عمل لتقديم الدعم التكنولوجي والتقني للجهات الحكومية في جهود مكافحة الفيروس
- تمديد تعطيل الوزارات والمؤسسات الحكومية على أن يستأنف الدوام 12 أبريل المقبل

الحربي والناصر

الجبري والعطاسي

الصباح والروضان